

كليات في علم الرجال

[368] وكان عرض الكتاب على النواب مرسوما ، روى الشيخ في غيبته أنه لما عمل الشلمغاني كتاب التكليف، قال الشيخ أبو القاسم بن روح: اطلبوا إلي لانظره، فجاءوا به فقرأه من أوله إلى آخره، فقال ما فيه شيء إلا وقد روى عن الائمة إلا في موضعين أو ثلاثة، فإنه كذب عليهم في روايتها لعنه الله. وقد سئل الشيخ من كتب ابن أبي العزاقر بعد ما ذم وخرجت فيه اللعنة فقل: كيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملأى؟ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي صلوات الله عليهما وقد سئل عن كتب بني فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملأى؟ فقال صلوات الله عليه: " خذوا ما رووا وذرّوا ما رأوا ". فمن البعيد غاية البعد أن أحدا منهم (النواب) لم يطلب من الكليني هذا الكتاب الذي عمل لكافة الشيعة، أو لم يره عنده ولم ينظر إليه، وقد عكف عليه وجوه الشيعة وعيون الطائفة، وبالجملة فالناظر إلى جميع ذلك لعله يطمئن إلى ما أشار إليه السيد الاجل، وتوهم أنه لو عرض على الامام عليه السلام، أو على أحد من نوابه لذاع واشتھر، منقوض بالكتب المعروضة على آباء الكرام صلوات الله عليهم، فإنه لم ينقل إلينا كل واحد منها إلا بطريق أو بطريقين " (1). أقول: ما ذكره مبني على أمرين غير ثابتين، بل الثابت خلافه. 1 كون الكليني مقيما ببغداد وقام بتأليفه بمراى ومسمع من النواب، وكان بينه وبينهم مخالطة ومعاشرة. 2 إن الجهة الباعثة إلى عرض كتاب (التكليف) على أبي القاسم بن روح، كانت موجودة في الكافي أيضا وإليك بيان الامرين:

(1) مستدرک الوسائل: ج 3، الصفحة 533 532. [*]